الأمم المتحدة
S/2015/806
مجلس الأمن
Distr.: General
20 October 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

عِلم وفد بلدي أن مجلس الأمن ينظر في مشروع قرارٍ لتجديد ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

لقد خلص فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا مرة أخرى إلى أنه ”لم يعثر على أي أدلة تثبت تلقي حركة الشباب دعما إريترياً“ في الصومال، وقد عهدت حكومتا إريتريا وجيبوتي إلى دولة قطر بمهمة التوسط في المنازعة القائمة بينهما. وهكذا ينتفي المبرران اللذين يستند إليهما فرض الجزاءات على إريتريا. وتناشد إريتريا مجلس الأمن أن يقوم فوراً ودون قيد أو شرط برفع الجزاءات المفروضة عليها وبإنهاء ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، فيما يتعلق بإريتريا.

وعلى الرغم من النتيجة التي لا لبس فيها والتي توصل إليها فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، فإن مشروع القرار الذي ينظر فيه مجلس الأمن:

(أ) يحاول أن يوسع نطاق ولاية فريق الرصد بإدراج فقرة جديدة غامضة تتصل بالنزاع بين إثيوبيا وإريتريا، بحجة أن فريق الرصد أشار إلى هذه المسألة في تقريره الأخير. وهذا مبرر غير مقبول. فولاية فريق الرصد تقتصر على التحقيق في دور إريتريا المزعوم في الصومال والنزاع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي، لا أكثر ولا أقل.

ومسألة النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، هي مسألة بين الطرف الواقع تحت الاحتلال والطرف القائم بالاحتلال. ويجب أن تُطرح في محفل آخر وفي إطار بند آخر من بنود جدول الأعمال. ويجب على مجلس الأمن أن يُلزم إثيوبيا بأن تفي بالتزاماتها الناشئة عن معاهدات وعن مختلف قرارات مجلس الأمن، وبأن تحترم ميثاق الأمم المتحدة بالانسحاب من الأراضي الإريترية ذات السيادة، بما في ذلك بلدة بادمي.

221015 221015 15-18232 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

وهذه المحاولة التي لا مبرر لها والتي ترمي إلى توسيع نطاق ولاية فريق الرصد لتشمل النزاع بين إريتريا وإثيوبيا، لا تنتهك نص وروح قرارات مجلس الأمن فحسب، وإنما ستخلق أيضا وضعاً خطيراً في المنطقة. فإثيوبيا تُقر علنا بأنها تستضيف عدة جماعات تخريبية إريترية من الجماعات التي تشن من حين لآخر هجمات إرهابية على شعب إريتريا، وبأنها تمول تلك الجماعات وتسلحها وتدربها. فمنذ وقت قريب، في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، صرح رئيس الوزراء الإثيوبي، في كلمة أمام البرلمان، بأن ''إثيوبيا ستقوم بعمل عسكري ضد إريتريا''.

وبناء على ذلك، فإن أي محاولة من جانب أي بلد إدراج فقرة جديدة من أجل توسيع نطاق ولاية فريق الرصد ما هي إلا حيلة سياسية خبيثة ومناورة لا بد من رفضها.

(ب) يتعدى على سيادة إريتريا واستقلالها السياسي. فهو يقدم، فيما يتعلق بالقطاع المالي، مطالب لا مسوغ لها تسيء تماما تفسير الأحكام المنصوص عليها في الفقرة ١٢ من القرار ٢٠٢٣.

(ج) يخفق في تجسيد النزاع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي تجسيداً واقعياً. فقد وقّع رئيسا إريتريا وجيبوتي على اتفاق يعهد إلى دولة قطر بمهمة الاضطلاع بدور الوسيط للتوصل إلى حل للنزاع الحدودي القائم بينهما وتسوية مسألة أسرى الحرب والأشخاص المفقودين. وقد أيد مجلس الأمن ذلك الاتفاق، في بيانه الصحفي المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، ودعا الطرفين إلى المشاركة مشاركة كاملة وبنية صادقة في عملية الوساطة.

وإذا كان لدى أي طرف من الطرفين شكوى، فإنه سيقدمها إلى الجهة المناسبة، ألا وهي دولة قطر. ويجب التشديد على أن قضية إريتريا وجيبوتي، بما فيها مسألة أسرى الحرب والأشخاص المفقودين، لا تندرج في نطاق اختصاص فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وتعميمها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) جرما أسمروم تسفاي

السفير والممثل الدائم